أزمة اللجوء السورى وأثارها على الأمن القومي العربي
أسامة كمال عبد العزيز الحديني

إشـــــراف

أ.د / محمد عبد العظيم الشيمي
أستـــاذ العلـــوم السياسيـــــة
كلية التجارة وإدارة الأعمال
جامعـــــة حلـــــوان

د / محمد رضا محمد الطيار
مـــدرس العلـــوم السياسيـــــة
كلية التجارة وإدارة الأعمال
جامعـــــة حلـــــوان

الملخص

أثرت التداعيات السياسية للأزمة السورية وتعقيداتها الى خلق حالة من الضبابية والارتباك في السياسة العربية والافتقار الى صياغة استراتيجية موحدة للتعامل معها، وتزايدت حالة الارتباك العربية مع تدخل القوى الدولية والاقليمية المباشر في سوريا لصالح احد الاطراف في الازمة، واقتصر تعامل دول الجوار مع الاثار المترتبة على اللجوء السوري من منطلق امني بهدف حماية امنها واستقرارها في مواجهة الحالة المضطربة التي تعصف بالمنطقة، واستنفرت المنظومة الدفاعية لمواجهة كافة أشكال الاختراق للأمن القومي، ورفعت درجات التأهب والاستعداد للأجهزة العسكرية والأمنية وعززت اجراءات امن ومراقبة الحدود، واعادت النظر بالانفتاح الاستراتيجي للقوات المسلحة باتجاه مصادر التهديد الجديدة، كل هذه الاجراءات كان لها تأثير على القوى البشرية وبرامج الوحدات التدريبية وموازنة القوات المسلحة والياتها.

بجانب ذلك فقد أدى غياب القدرة الدولية والارادة السياسية على تطوير سياسات فعالة للتعامل مع الازمة السورية وتداعياتها المختلفة الى تعاظم ظاهرة اللجوء السوري وزيادة آثارها على دول الجوار والأمن والإستقرار الاقليمي والدولي، وتعظيم الهويات العرقية والطائفية والاثنية على حساب الهوية الوطنية، وظهور مخاوف من بوادر التقسيم والتجزئة للدولة الوطنية.

كما أفرزت الازمة السورية وتدفق اللاجئين الى دول الجوار الجغرافي العديد من الاثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والامنية وشكلت تهديدات جدية للأمن القومي للبلدان المستضيفة، واستلزم ذلك اتخاذ الدول المستضيفة للاجئين اجراءات واسعة للتعامل معها للمحافظة على امنها واستقرارها، ومع تطور الازمة السورية ظهرت التنظيمات الارهابية المتطرفة وتعاظم تأثيرها واصبحت تستهدف الدول بشكل مباشر.

وقد حاول المجتمع الدولي معالجة آثار اللجوء السوري على الدول المستضيفة خاصة في المجالات الإقتصادية والإجتماعية من خلال تقديم المنح والقروض والمساعدات الإقتصادية والمالية من دول غربية وأوروبية وخليجية بهدف مساعدتها في تحمل الأعباء المترتبة على إستضافة اللاجئين، وبالرغم من أن هذه المساعدات لا تغطي تكاليف إستقبال ومساعدة اللاجئين إلا أنها تساعد الدول المستقبلة لمواجهة آثار وتداعيات اللجوء وتستخدمها لتنفيذ مشاريع في مجالات الطاقة، والتعليم، والصحة، وشبكات المياه، والصرف الصحي، والطرق، ودعم الموازنة، وإقامة المشاريع المتوسطة والصغيرة.

فقد تعاملت السياسة العربية مع الأزمة السورية واللاجئين على أساس أنها حالة مؤقتة، وإتسمت بغياب الجهود الهادفة إلى تحقيق إندماج سياسي وإجتماعي وإقتصادي للاجئين في المجتمعات المضيفة على المدى الطويل، ولم يتم وضع حلول محتملة طويلة الأمد إذ حجبته إعتبارات ملحة قصيرة الأمد كالإستجابة السريعة والإغاثة الإنسانية، وتم تقديم الأمن القومي وآليات تحقيقه والمحافظة علية على كافة الحلول ولذلك تركزت سياسات الدول المستضيفة على الحد من تأثير أزمة اللاجئين السوريين عبر محاولة تنظيم تدفق اللاجئين الذين يدخلون إلى البلاد، والابتعاد عن سياسة الباب المفتوح التي إتبعتها في البداية من خلال فرض قيود مشددة على إصدار تصاريح الإقامة أو تجديدها للاجئين السوريين.

الكلمات المفتاحية : إنعكاسات تدفق اللاجئين – الآثار السياسية – الآثار الاقتصادية – الآثار الاجتماعية .

Summary

The political repercussions and complexities of the Syrian crisis have also created a state of ambiguity and confusion in Arab politics and hindered the formulation of a unified strategy to deal with the crisis. The state of Arab confusion has increased with the direct intervention of international and regional powers in Syria, serving one of the parties of the crisis. The neighboring countries' dealings with the consequences of Syrian refuge were limited to security considerations, with the aim of protecting their security and stability in the face of the turbulent situation sweeping the region. The defense system was mobilized to confront all forms of national security breach. It raised the levels of alertness and readiness of the military and security services and strengthened border security and control measures. It also reconsidered the strategic openness of the armed forces towards new sources of threat. All these measures had an impact on manpower, training unit programs, and the armed forces and its mechanisms.

In addition, the absence of international capacity and political will to develop effective policies to deal with the Syrian crisis and its various repercussions has led to intensifying the Syrian refugee phenomenon and increasing its effects on the neighboring countries and on regional and international security and stability. It has also led to the glorification of racial, sectarian, and ethnic identities at the expense of national

identity, and the emergence of fears regarding signs of the division and fragmentation of the national state.

The Syrian crisis and the influx of refugees into neighboring countries have also had many political, economic, social, military and security impacts and have constituted serious threats to the national security of the host countries. This has necessitated that countries hosting refugees take broad measures to deal with them in order to maintain their security and stability. With the development of the Syrian crisis, extremist terrorist organizations emerged, their influence increased, and they began to directly target countries.

The international community has tried to address the effects of Syrian refuge on host countries, especially in the economic and social fields. This was done by providing grants, loans, and economic and financial aid from Western, European, and Gulf countries with the aim of helping them bear the burdens resulting from hosting refugees. Although this aid does not cover the costs of receiving and helping refugees, it helps the receiving countries confront the effects and repercussions of refuge, as they use it to implement projects in the fields of energy, education, health, water and sanitation networks, roads, budget support, and in establishing small and medium-sized enterprises.

Arab politics dealt with the Syrian crisis and refugees on the basis that it was a temporary situation. They were characterized by the absence of efforts aimed at achieving

political, social, and economic integration of refugees into host communities in the long term. Potential long-term solutions have not been developed as they were overshadowed by pressing short-term considerations such as rapid response and humanitarian aid. National security and the mechanisms for achieving and maintaining it were prioritized over all solutions. Therefore, the policies of the host countries focused on reducing the impact of the Syrian refugee crisis by regulating the flow of refugees entering the country. It also focused on forgoing the open-door policy it initially followed by imposing severe restrictions on the issuing or renewal of residence permits for Syrian refugees.

Keywords: repercussions of the refugee influx - political effects - economic effects - social effects.

المقدمة

تعتبر قضية اللاجئين واحدة من أهم الأزمات والقضايا المعاصرة وأخطر الظواهر السياسية التي برزت على الساحة الدولية، بسبب ما يترتب عليها من أثار ونتائج إنسانية وسياسية واقتصادية وخيمة. ولاتزال الجهود الهادفة إلى معالجة أزمة اللاجئين السوريين في المنطقة بطيئة جداً وتعاني من النقص في القوة البشرية والتمويل، وغياب الارادة السياسية الدولية، في حين تستمر أوضاع اللاجئين في التدهور إذ يواجهون مزيداً من القيود والمشقات الاقتصادية، ويتعرضون في حالات كثيرة للعنصرية والرفض من المجتمعات المضيفة، مما يستوجب بذل جهود اكبر لمواجهة التحديات الأمنية والإنسانية للمساهمة في تحقيق الاستقرار الإقليمي على المدى الطويل وكبح صعود الحركات المتشددة والتنظيمات الارهابية.

وتواجه الدول العربية العديد من الأخطار والتهديدات التي تؤثر بشكل مباشر على الامن القومي العربي وذلك في ظل التهديدات المستمرة، سواء من الوجود الإسرائيلي في قلب الوطن العربي، أو محاولات تقسيم المنطقة من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير، والمحاولات الإيرانية للتدخل في شئون بعض الدول العربية والتغلغل داخلها، بالإضافة إلى الحروب الأهلية في ليبيا، وسوريا، اليمن، والعراق والتي اندلعت عقب ما يسمى ثورات الربيع العربي.

ومع اندلاع الحرب الاهلية السورية عام ٢٠١١م وتداعيات اللجوء واثرهما على الامن القومي العربي، برز نقاش استراتيجي حول اتجاهين للتعامل مع الازمة السورية، الاتجاه الاول محوره الأمن الصلب ويركز على احتواء تداعيات الحرب ومنع زعزعة الاستقرار في المنطقة، ومع تطور الازمة السورية أضيف مكافحة الارهاب والتطرف إلى الأجندة الأمنية، والاتجاه الثاني محوره الأمن الناعم حول السبيل الأفضل لمساعدة السوريين ومعالجة الأزمة الإنسانية الأسوأ منذ اندلاع الحرب الباردة، لكن الواقع على الارض دفع الدول العربية والمجتمع الدولي الى اعطاء الأولوية للأمن الصلب على حساب الأمن الناعم، وهذا التركيز المجزأ والقصير الامد على مسائل الامن الصلب أدى إلى حصر الرد الدولي في نطاق ضيق وعلى حساب المعالجة الفعالة للأزمة السورية الأوسع وتداعياتها الإنسانية.

وحيث أن الأمن القومي العربي الشامل عملية متكاملة، وتعنى حشد الجهود العربية لحماية وتطوير وتنمية قدراتها الدفاعية وإمكانياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية على كافة المستويات، واستغلال كافة الوسائل والأساليب من أجل التغلب على نواحي الضعف وتطوير ركائز القوة في إطار مفهوم أمن قومي شامل، يضع ما يدور حول أو في قلب المنطقة من متغيرات او تهديدات في الاعتبار لكي يصل إلى بناء استراتيجية تحقق الأمن القومي بمجالاته المختلفة.

وقد تحملت الدول العربية التي استقبلت اللاجئين السوريين أعباء اقتصادية إضافية نتيجة استضافة اللاجئين، وواجهت العديد من التحديات والتهديدات المؤثرة على أمنها القومي، وهذا يتطلب التعامل مع هذه القضية والتعرف على أسبابها

ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها من خلال التعاون والتنسيق بين جميع السلطات والهيئات العربية والدولية المعنية للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المشكلة بهدف المحافظة على الأمن القومي العربي.

١- إشكالية البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل قضية اللاجئين السوريين والمقاربات الأمنية للدول العربية في التعامل معها، ودراسة أثر قضية اللاجئين السوريين على الأمن القومي العربي.

٢- تساؤلات البحث:

دار في ذهن الباحث عدد من الاستفسارات أثارتها مشكلة البحث الرئيسية وانتهى منها إلى صياغة التساؤلات **التالية** :

أ - كيف تؤثر قضية اللاجئين السوريين على الأمن القومي العربي ؟

ب- كيف تتعامل الدول العربية مع قضية اللاجئين السوريين؟ وما مدى الاتفاق والاختلاف بينها؟

٣- أهداف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على أزمة اللجوء السورى وأثارها على الأمن القومي العربي وذلك من خلال التعرف على :

أ - تأثير قضية اللاجئين السوريين من الناحية الأمنية والسياسية.

ب- تأثير قضية اللاجئين السوريين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

٤- أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في كونه يتعرض بالدراسة والتحليل لأهم القضايا المعاصرة والمتمثلة في ظاهرة اللجوء السوري وبيان أسبابها والسياسات العربية في التعامل معها ومدى تأثيرها على الأمن القومي العربي للوصول إلى أنسب أسلوب للتعامل مع هذه القضية وإيجاد الحلول المناسبة لها.

٥- مناهج الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج المقارن بهدف تحديد اوجه الاتفاق والاختلاف في التعامل مع قضية اللجوء السوري بين الدول العربية، وبيان الظروف والمسببات لهذا الاتفاق أو الاختلاف من خلال تحليل ظاهرة اللجوء السوري واثرها على الامن القومي العربي.

٦- الدراسات السابقة : الدراسات السابقة في موضوع البحث وأبرزها :

أ - محمد سليمان محمد، قضية اللاجئين في جمهورية مصر العربية وآثارها على الأمن القومي المصري، بحث زمالة كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ٢٠١٦م، تناولت هذه الدراسة تأثير القضية على مصر فقط وأغفلت باقي الدول العربية.

ب- ربى نجيح ابو طربوش، الاثار الاجتماعية والنفسية للأزمة السورية على الاطفال السوريين اللاجئين في الاردن، الجامعة الاردنية، ٢٠١٤، هدفت الدراسة الى التعرف على أهم الآثار الاجتماعية والنفسية للازمة السورية على الأطفال اللاجئين السوريين في الأردن وعلاقة هذه الآثار بمتغيري الجنس والعمر، والفترة الزمنية التي مضت على وجود الطفل في الأردن ومدى ارتباطها بالمشكلات التي تواجهه في بلد اللجوء.

جـ- محمد علي سميران، مفلح علي سميران، اللجوء السوري واثره على الاردن، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي لكلية الشريعة وكلية القانون في جامعة آل البيت حول الإغاثة الإنسانية بين الإسلام والقانون الدولي واقع وتطلعات،٢٠١٤، تناولت هذه الدراسة تأثير اللجوء السوري على النواحي الاقتصادية في الاردن.

٧- **الجديد في البحث:**

دراسة قضية اللجوء واللاجئين السوريين والتعرف على سياسات الدول المستقبلة تجاهها، وجوانب تأثيرها على الامن القومي العربي، وأيضاً وضع استراتيجية مقترحة للتعامل معها في ظل الأعداد الكبيرة للاجئين في الدول العربية

في الوقت الراهن وتباين مواقف دول العالم من القضية.

٨- **الصعوبات التي واجهت الباحث:**

تضارب المعلومات والأرقام مما شكل صعوبة لدى الباحث للوصول إلى المعلومات الحقيقية الخاصة باللاجئين السوريين.

٩- **حدود البحث:**

تم تحديد الإطار الجغرافي للبحث ليشمل الدول العربية، والإطار الزمني للبحث من بداية ظهور الازمة السورية حتى عام ٢٠٢٢.

١٠- **خطة البحث:**

تم تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخلاصة كما يلي :

(١) **المبحث الاول**: تأثير قضية اللاجئين السوريين من الناحية الأمنية والسياسية.

(٢) **المبحث الثاني:** تأثير قضية اللاجئين السوريين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

(٣) **الخلاصة.**

المبحث الأول

تأثير قضية اللاجئين السوريين من الناحية الأمنية والسياسية

أدى تسارع أحداث الازمة السورية وتصاعد العنف المسلح فيها الى غياب السياسات والاستراتيجيات العربية للتعامل الناجح مع تدفق اللاجئين السوريين، وبنيت التقديرات والخطط العربية على أن اللجوء سيكون قصير الأمد، وطورت تبعاً لذلك خطة الاستجابة للأزمة على أساس معيار الإغاثة الإنسانية، ولكن استمرار تصاعد الأحداث في المنطقة العربية والتجاذبات الاقليمية والدولية جعل من الصعب التوصل الى حلول سريعة، وأصبح اللاجئون يشكلون ضغطاً كبيراً على الخدمات والموارد في الدول المستضيفة، وانعكس انخفاض الدعم الدولي لبرامج الاغاثة والخدمات على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الدول

المستضيفة والتي أثرت بالتالي على كثير من مقومات الأمن القومي العربي الشامل والذي يتحقق من خلال التعاون والعمل المشترك بين كافة الدول العربية وليس بالعمل المنفرد.

كما شكلت قضية اللاجئين أحد أبرز المتغيرات المؤثرة في تشكيل العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط في ضوء ما تشهده المنطقة من تغيرات مستمرة منذ انطلاق الثورات العربية، واثرت بشكل خاص في طبيعة التفاعلات بين دول الاقليم وميزان القوى الحاكمة في علاقاتها مع بعضها، وغيرت التوازنات وتقاسم الادوار التي كانت قائمة في المنطقة والاقليم لصالح جهات واطراف اقليمية ودولية وحتى لصالح التنظيمات التي تعاظم تأثيرها.

وتعد قضية اللاجئين ليست جديدة في المنطقة العربية التي عرفت من قبل موجات اللجوء الفلسطيني، والعراقي، والصومالي، الا ان موجة اللجوء السوري المستمرة طرحت تأثيرات أكثر عمقاً في بنية الانظمة السياسية العربية وهيكل الامن القومي العربي، خاصة مع ما يشهده الاقليم من اضطرابات عميقة وحادة في كل من الدول المصدرة والمستقبلة للاجئين وجميعها دول متجاورة داخل إقليم الشرق الأوسط وتحديداً سوريا ودول الجوار المباشر لها (الأردن - لبنان) ودول الجوار الجغرافي غير المباشر (مصر).[١]

أولا : انعكاسات تدفق اللاجئين السوريين على الأمن الإقليمي:

أدى تدفق اللاجئين السوريين الى انعكاسات حادة على الامن الاقليمي نتيجة حركة الموجات البشرية الضخمة عبر الحدود الدولية الى دول الاقليم وما رافقها من تأثيرات سلبية على الصعيدين الإنساني والامني، وأدى انخراط الاطراف الاقليمية المباشر في الازمة السورية وخاصة تركيا وايران الى تهديد الامن والتوازنات القائمة في الاقليم، ووضع مزيداً من العراقيل أمام الجهود الهادفة إلى نشر الأمن والاستقرار في المنطقة ومكافحة الارهاب والتطرف، ومن أبرز انعكاسات تدفق اللاجئين على الأمن الإقليمي **ما يلي**:[٢]

١- تهديد الاستقرار الداخلي لدول الإقليم:

شكل تدافع اللاجئين السوريين وتزايد عددهم باطراد نحو دول الجوار خلال فترة زمنية قصيرة ضغطاً على طاقتها الاستيعابية المحدودة خاصة في لبنان والأردن وطرح تهديد حقيقي بفقدان الاستقرار الداخلي في أكثر من دولة في الاقليم تعاني في الأساس من مشاكل داخلية مختلفة، واعطت المبرر للجماعات المتطرفة لتسويق خطابها المتشدد وحشد التأييد لمواقفها.

٢- تهديد البنية الديمغرافية لدول الإقليم:

أثار تدفق اللاجئين السوريين بمعدلات مرتفعة الى دول الجوار مخاوف من تأثيرات ذلك في التركيبة السكانية لهذه الدول، ويعتبر لبنان من أكثر المتضررين من حركة اللجوء السوري في هذا المجال لأنه يهدد توازن التركيبة الطائفية في لبنان باعتبار ان معظم اللاجئين السوريين من المسلمين السنة والخشية من أن تعيد هذه القضية تجديد الصراعات بين الفرقاء اللبنانيين.

ثانيا : الآثار الأمنية للاجئين السوريين:

١- أدت كثافة تدفق اللاجئين السوريين على دول الجوار الى العديد من التأثيرات الأمنية والعسكرية السلبية على الأمن القومي، وشكلت هذه الموجات المتتابعة تحديات وتهديدات أمنية كبيرة استلزم التعامل معها استنفار كافة اجهزة الدولة ومؤسساتها، ويمكن حصر الآثار الأمنية التي أحدثتها أزمة اللاجئين خلال الثورات العربية **فيما يلي**:[١]

أ - تعزيز اجراءات امن وحماية امن الحدود نتيجة دخول اللاجئين السوريين ترتب عليه واجبات اضافية كبيرة على القوات المسلحة والاجهزة الامنية تمثلت في زيادة الجهود لضبط الحدود وضبط المعابر الحدودية، وتوفير المرافقة والحماية لمراكز الاستقبال والإيواء للاجئين منذ استقبالهم على الحدود الدولية وحتى وصولهم للمخيمات، وزيادة جهود التنسيق مع الأجهزة الامنية الأخرى، وزيادة عدد القوى البشرية على الحدود لضبط عملية دخول اللاجئين ومنع عمليات التسلل والتهريب واستخدام أراضي

الدولة كمنطقة عبور للدول المجاورة، كل هذه الإجراءات شكلت أعباء مالية اضافية على القوات المسلحة خاصة وان حركة اللاجئين عبر الحدود مستمرة وعدم وجود ضبط للحدود من الجانب السوري.

ب- التأثير المباشر وغير المباشر للعمليات العسكرية بين قوات النظام السوري والمعارضة قرب المناطق الحدودية حيث تتعرض الأراضي الاردنية واللبنانية لسقوط القذائف والصواريخ اثناء الاشتباكات المتبادلة بين أطرف النزاع.

جـ- التدفق الكبير للاجئين وانتشارهم وتواجد الغالبية العظمى منهم خارج المخيمات زاد من معدلات الخروقات الأمنية.

د- جهود أمنية مكلفة جداً لمواجهة كافة أشكال الاختراق للأمن القومي وما يترتب على تلك الجهود من أعباء وتكاليف مادية وبشرية.

هـ- رفع درجات التأهب والإنذار المستمر لدى القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وتأثيره على برامج الوحدات وتدريبها والكلفة المالية العالية لذلك.

و- وجود اللاجئين السوريين فرض على الأجهزة الأمنية واجبات جديدة لحفظ الأمن داخل المخيمات ومكافحة الارتفاع في معدلات الجريمة وترتب على هذه الإجراءات مزيد من الأنفاق المالي.

ز- صعوبة التدقيق الأمني للقادمين بطريقة غير مشروعة وذلك يعود لعدم حمل اللاجئ للوثائق الثبوتية الأمر الذي يوفر ملاذاً أمناً للمطلوبين دولياً للفرار من وجه العدالة وممارسة أنشطتهم الإرهابية والإجرامية.

ح- زيادة عمليات تهريب الاثار والأسلحة والمخدرات والماشية، خاصة وان معظم اللاجئين السوريين في الدول المستقبلة يعيشون في المدن والمناطق القريبة من الحدود، كما ان المناطق الحدودية خارج سيطرة الحكومة السورية لتواجد المعارضة فيها اضطر الأجهزة الامنية في دول الجوار الى تنفيذ اجراءات امن ومراقبة وضبط الحدود على طرف الجانب السوري للحدود الدولية.

ط- تسلل بعض عناصر التنظيمات الارهابية والمتطرفة المختلفة من الداخل السوري بين اللاجئين السوريين الوافدين.

ي- تهيئة البيئة المناسبة للخلايا النائمة داخل الدول المستقبلة في اوساط اللاجئين السوريين والتي يمكن استغلالها من أحد اطراف الصراع لزعزعة الأمن والنظام مستقبلاً.

ل- ازدياد عدد قضايا تزوير الوثائق وخاصة جوازات سفر وقضايا المشاجرات والسرقات وخاصة داخل المخيمات.

م- اتهام اللاجئين للدول المستقبلة ومؤسساتها باستغلال معاناتهم الانسانية من اجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية.

ن- الاستعداد لاحتمالية استخدام احد الاطراف المتنازعة للأسلحة الكيميائية والأعباء المادية والعسكرية والأمنية التي يفرضها الاستعداد الخاصة لمواجهة احتمالات هذا التهديد والتعامل مع الاصابات والخسائر البشرية الجسيمة المتوقعة.

ع- استثمار قوى المعارضة وفي مقدمتهم جماعة الإخوان المسلمين لتطورات الأزمة السورية لتجييش الشارع ضد الدولة وما يحمله ذلك من أعباء على الأجهزة الأمنية.

ص- حالات الشغب والاصطدامات مع رجال الأمن في المخيمات نتيجة عجز فرق الإغاثة العالمية عن تقديم الخدمات الإنسانية.

ثالثا : نتائج اللجوء السوري على منظومة الدفاع الوطنية :

١- شكلت موجات اللجوء السوري المتتابعة والمستمرة الى دول الجوار استنزاف لمواردها وقدراتها الدفاعية والامنية وذلك بسبب طول الفترة الزمنية لتدفق اللاجئين واستمرارها لعدة سنوات، والقت واجبات جديدة على المنظومة الدفاعية ليست من صلب اختصاصها كاستقبال اللاجئين ونقلهم الى مراكز الايواء، تقديم الرعاية الصحية والطبية والمساعدات وخدمات الاغاثة العاجلة عند اجتيازهم

الحدود، التدقيق الامني للاجئين القادمين، تأمين الحماية وغيرها من الواجبات ونتج عن ذلك تأثيرات عديدة على المنظومة الدفاعية اهمها ما يلي:[1]

أ - اضطرت الدول المستقبلة الى اعادة النظر بالانفتاح الاستراتيجي للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية بهدف تعزيز امن المناطق الحدودية بانفتاح وحدات إضافية، وتطوير الوسائل والأساليب والمعدات، وتعديل الخطط العسكرية والأمنية الحدودية بما يلبي متطلبات الاستجابة لتلك التحديات التي فرضها اللجوء.

ب- أدى تدفق اللاجئين إلى استنزاف جزء من موازنات مكونات المنظومة الدفاعية، من خلال تخصيص مبالغ مالية تقدر بالملايين لمواجهة التحديات التي فرضها واقع اللجوء، وهو الأمر الذي انعكس سلباً على خطط التطوير والتحديث لعناصر المنظومة الدفاعية.

جـ- تنفذ عناصر المنظومة الدفاعية واجباتها باستخدام آلياتها ومعداتها المخصصة بالأصل لمواجهة التحديات والتهديدات العسكرية، فقد تم تخصيص جزء كبير من الآليات والمعدات العسكرية للتعامل مع اللاجئين سواءً في نواحي إنسانية أو أمنية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاستهلاك لصلاحية جزء كبير من هذه المعدات والآليات.

د- عكست أزمة اللاجئين آثاراً نفسية واجتماعية كبيرة على المجتمع بشكل عام وعلى المنظومة الدفاعية بشكل خاص من خلال استنفار كافة العاملين لمواجهة تلك الأزمة، ودفع تلك العناصر للعمل بطاقتها القصوى على مدار السنوات الماضية وما زالت.

هـ- أدى تدفق اللاجئين إلى إعادة النظر بعناصر المنظومة الدفاعية وهيكلها التنظيمي وإنشاء مكونات إدارية جديدة للتعامل مع التحديات وإدارة ملف اللاجئين بأعلى درجات الاحتراف تجنباً لأية أثار قد تنعكس على الأمن القومي.

و- تنامي ظاهرة الارهاب العابر للحدود وتزايد تهديده لجميع الدول وذلك استدعى تشكيل تحالف دولي لمحاربة الارهاب شاركت فيه بعض الدول المستقبلة للاجئين.

يرى الباحث ان لجوء دول الجوار الى تشديد اجراءات امن الحدود ذلك للمحافظة على امنها القومي من تداعيات ازمة اللجوء والتي جنبها العديد من المخاطر وساهم في تعزيز الامن والاستقرار الداخلي، واحتلت الحرب ضد الارهاب والتطرف اهمية متزايدة في الاستراتيجيات الامنية لهذه الدول واستدعى ذلك مزيداً من التعاون والتنسيق الاستخباري مع دول العالم المختلفة، وتشديد اجراءات التدقيق الامني على اللاجئين مما جعلهم الفئة الاكثر تضرراً من الحرب ضد الارهاب باعتبارهم ضحايا لإرهاب الدولة والتنظيمات المسلحة في بلدهم الام قبل اللجوء وللإجراءات الامنية التي من قبل الدول المستقبلة للتأكد من انهم غير ارهابيين ولا يوجد لهم انتماءات مشبوهة.

رابعا : الآثار السياسية للجوء السوري:

١- تحرص جميع الدول على ان تكون جزء من النظام الدولي وتترجم ذلك من خلال عضويتها في المنظمات والمؤسسات الدولية والتزامها بالقانون والعهود والمواثيق الدولية، وتسعى لتعظيم مساهمتها في معالجة القضايا الاقليمية والدولية خاصةً تلك المرتبطة بالبعد الانساني كقضايا حقوق الإنسان واللاجئين والامن والسلم، واستغلال ذلك في بناء شبكة من العلاقات السياسية والدبلوماسية لتعبر عن سياساتها وتصون سيادتها ووحدة ترابها وتحقق اهدافها.

٢- بعد اشتداد الازمة السورية وفقدان الدولة السورية سيطرتها على اجزاء واسعة من البلاد، صرح الرئيس السوري بشار الاسد (ان سوريا لمن يدافع عنها)، وهذا التصريح احدث تطور خطير تمثل في تزايد موجات اللجوء السوري بسب تنفيذ الحكومة السورية لسياسة تفريغ البلاد من المواطنين

المدنيين المعارضين لها، او ممن يتعاطف او له علاقة قربى مع المعارضة.[١]

٣- هدفت الدول من استقبال اللاجئين الى تعزيز صورتها المشرقة امام المجتمع الدولي كدولة قانون ومؤسسات تنعم بالأمن والاستقرار وملتزمة بالقوانين الدولية، ولإظهار صورتها الانسانية من خلال توفير الحماية والمساعدة لكل من يلجأ الى اراضيها، مما يجعلها مقصداً للسياسيين من مختلف الدول وان تكون طرف في اي حل سياسي للأزمة، الا ان للجوء اثار سياسية مختلفة **أهمها**:[٢]

أ - تعرض الدول المستقبلة الى ضغوطات سياسية هائلة من المجتمع الدولي ومنظمات الاغاثة الانسانية مما يجعلها تدفع ثمنا سياسياً مقابل تنازلات او تسهيلات قد تكون اكبر من قدراتها وليس لديها القدرة على الوفاء بها.

ب- تغطية الاعلام العالمي لأزمة اللجوء وتأثيره في تكوين الرأي العام العالمي سلباً او ايجاباً تجاه سياسات الدول المستقبلة في التعامل مع اللاجئين، يساهم في تحديد او دعم قدرتها السياسية والدبلوماسية على حشد التأييد لسياساتها الوطنية وفي استمرار تقديم المساعدات والمنح من المجتمع الدولي.

جـ- استغلال الأحزاب السياسية في الدول المستقبلة لمشاكل اللاجئين واثارها المختلفة على دولهم لتحقيق مكاسب سياسية وانتخابية، ومعارضة السياسات الحكومية في التعامل مع ازمة اللاجئين واظهار سلبياتها الامر الذي يؤدي الى ظهور خطاب عنصري ضد اللاجئين.

د- تحديد القدرة السياسية للدول المستقبلة في بلورة موقف سياسي من اطراف النزاع المختلفة بسبب وجود عدد كبير من اللاجئين على اراضيها الذين ينتمون الى مختلف التيارات المتنازعة في بلدهم الام.

ه- تنامي ظاهرة التنظيمات دون مستوى الدولة في بعض الدول وتعطيلها للكثير من الاستحقاقات السياسية.

و- بناء الدول المستضيفة للاجئين تحالفات سياسية جديدة واحياناً الابتعاد عن تحالفاتها التقليدية نتيجة الدور المتزايد للقوى الدولية والاقليمية الفاعل والمباشر في الازمة السورية بهدف الحفاظ على مصالحها الوطنية.

ز- وجود احزاب سياسية او جماعات طائفية لها علاقات مع احد اطراف النزاع او تتعاطف معه مما يجعلها تتبنى مواقف سياسية مغايرة لسياسة الدولة.

ح- ضبابية المشهد السياسي الاقليمي لعدم قدرة اي طرف في الازمة السورية على حسم النزاع لصالحة، وبالتالي صعوبة صياغة رؤية واضحة للحل السياسي وحشد الدعم والتأييد اللازم لنجاحها، يجعل من الصعب تحديد مدى زمني لعودة اللاجئين السوريين الى بلدهم مما يجعلها ازمة ممتدة.

ط- استخدام الاطراف المتنازعة قضية اللاجئين كورقة ضغط سياسي على الدول المستقبلة للاجئين.

ح- سعي الدول المستقبلة للاجئين ان يكون ملف اللجوء جزء من اية تسوية سياسية او حلول للازمة السورية في المستقبل.

يرى الباحث أن أبعاد الأمن الوطني ترتبط ببعضها البعض ارتباطاً شديداً فضعف أي منهما يؤثر على قوة الابعاد الاخرى ويضعف تأثيرها، بينما قوة اي بعد من هذه الأبعاد تزيد من قوتها جميعاً، فالضعف السياسي يؤثر على مصداقية التهديد الموثوق باستخدام القوة العسكرية المسلحة عندما يكون مهم استخدامها في وقت مبكر لتغطية هذا الضعف ومنع تنامي التهديد، وضعف القدرة الاقتصادية يحد من امكانية بناء قوة مسلحة قوية وكبيرة الحجم ويمنع تسليحها بأسلحة حديثة ومتطورة، والضعف في القوة الاجتماعية يؤدي الى الحد من حجم القوات اذا كان عدد سكان الدولة محدود، ولا شك ان القدرة الاجتماعية وخصائص السكان وميولهم الاثر

الاكبـــــــر علـــــــى وحـــــــدة وتماســـــــك الجبهـــــــة الداخليـــــــة في الدولة.

المبحث الثاني

تأثير قضية اللاجئين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية

تستهدف الأطراف المتحاربة في الحرب الاهلية التي تشهدها سوريا المدنيين من أفراد وجماعات بشكل مكثف وعلى أساس الهويات الطائفية والعرقية، وتتجلى نتائج هذه الممارسات بوضوح في عمليات تشريد قسرية وعنيفة للسكان المحليين تجري وفق نطاق ووتيرة غير مسبوقين في التاريخ الحديث للمنطقة العربية، وفي الوقت نفسه تتداعى الحدود الدولية وتنهار سيطرة الدولة على أراضيها في مواجهة الكيانات التي تسيطر عليها الفصائل والمنظمات المتصارعة، وتشير هذه التطورات إلى تفكك فكرة الدولة الوطنية القائمة على التنوع المجتمعي واستبدالها بمفهوم الجيوب الطائفية أو العرقية.

يعتبر الاقتصاد اهم عناصر القدرة الشاملة للدولة ويشكل القوة الدافعة لاي دولة في تنفيذ برامج التنمية الوطنية الشاملة، واستمرار الحرب الاهلية في سوريا وما نتج عنها من دمار وتشريد قضت على مكاسب التنمية السابقة والتي تحققت على مدى سنوات طويلة، والقت بتأثيراتها على اقتصاديات المنطقة خاصة وان تأثير الصراعات غير محصور داخل الحدود الوطنية وانما له تداعيات قوية انتقلت إلى البلدان المجاورة مثل الأردن ولبنان وتركيا وأيضا مصر.

أولا : الآثار الاقتصادية:

نتج عن حركة اللجوء السياسي حزمة من التأثيرات الاقتصادية على كل من البلدان المرسلة أو المستقبلة للاجئين، تتنوع بين الاثر السلبي في بعض الأحيان، والإيجابي في أحياناً أخرى، فعلى صعيد التداعيات والاثار الاقتصادية السلبية يمكن اجمالها **بما يلي**:[1]

١ - **اضطراب مؤشرات الاقتصاد الكلي**:

واجهت الدول المستقبلة للاجئين أعباء مالية واقتصادية تتعلق بتكلفة إيواء اللاجئين وتأمين وحماية الحدود، وهو ما قد مثل عبئ إضافي على الموازنة العامة، وعلى سبيل المثال تأثرت لبنان بشكل كبير بمعدلات النزوح السوري إليها، والتي تسببت في ارتفاع معدلات الفقر بها منذ بداية الأزمة.

٢- **اختلالات رأس المال البشري**:

تكبدت دول الصراعات المصدرة للاجئين خسارة مواردها البشرية والمتمثلة في خروج قوة العمل منها كلاجئين إلى الدول الأخرى، بينما تصبح قوة العمل هذه فائض غير مرغوب فيه في دول استقبال اللاجئين داخل الإقليم التي تعاني في الأصل من ارتفاع معدلات البطالة ، واصبح اللاجئون يزاحمون مواطني المجتمعات المضيفة بشكل أساسي في قطاع الاقتصاد غير الرسمي، في نفس الوقت الذي يواجهون تعقيدات في الحصول على تراخيص عمل بالقطاع الرسمي.

٣- **تدني مستوي الخدمات العامة**:

زيادة أعداد اللاجئين خلفت ارتفاع مضطرد في حجم الطلب على الخدمات الأساسية والبنية التحتية في دول اللجوء، وهذا الطلب لا يقتصر على مخيمات اللاجئين فقط، بل يمتد إلى داخل المجتمعات المضيفة والمدن التي يعيش فيها اللاجئون، فطبقاً للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة يعيش ٨٦% من اللاجئين السوريين بالمجتمعات المضيفة بالأردن.

٤- **انتشار الأنشطة غير المشروعة:**

شهدت دول الإقليم المستقبلة للاجئين تصاعد للأنشطة الاقتصادية الغير مشروعة، من أبرزها الاتجار بالبشر، والتهريب، وخصوصا تهريب اللاجئين في مراكب الصيد عبر البحر المتوسط إلى أوروبا، وطبقاً لما نشرته منظمة ال OCED ، فإن العام ٢٠١٦م وما تلاه ، قد شهد وصول أكثر من ٣٣٠ ألف شخص إلى أوروبا عبر التهريب عن طريق البحر المتوسط.

٥- ازداد تدفق اللاجئين السوريين على دول الجوار(الاردن، لبنان، مصر) بحيث أصبحوا يشكلوا ٢٠% من سكان كل من الأردن ولبنان، وهذا كان له تداعيات اقتصادية كبيرة على الاقتصاد الوطني لهذه الدول ويمكن إجمال تأثير أزمة اللاجئين على الاقتصاد بالضغط المتزايد على القطاعات الاقتصادية المختلفة **وكما يلي**:[١]

أ - **قطاع التعليم**:

ارتفع عدد طلاب المدارس بشكل كبير نتيجة تزايد اعداد اللاجئين خلال فترة قصيرة والذى يفوق قدرة مدارس الدول المستقبلة على استيعابهم، وتقدر تكلفة كل طالب لاجئ بحوالي (٨٤٧) دولار أمريكي سنوياً، والآثار التي ترتبت على قطاع التعليم نتيجة استضافة الطلبة اللاجئين تمثلت **فيما يلي**:

(١) **أعداد المدارس** :

تمثل ذلك في عدم اتساع الأبنية المدرسية، وازدياد عدد المدارس المستأجرة، والحاجة الى بناء مدارس جديدة لاستيعاب الزيادة المفاجئة في أعداد الطلبة، وتزايد الكثافة الطلابية في الصفوف الدراسية واكتظاظها، ووفقاً للمعايير الدولية فإن كل ٥٠٠ طالب بحاجة إلى مدرسة وتقدر تكلفة بناء مدرسة جديدة بحوالي ٣,٨ مليون دولار أمريكي عدا عن تكاليف الاثاث والكتب والطباعة وإنشاء مكتبات ومختبرات.

(٢) **المرافق المدرسية**:

ادت الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب الى الضغط على معامل الحواسب والمختبرات والساحات المدرسية والحاجة لصيانة الأبنية المدرسية والمرافق العامة مما أدى لزيادة التكلفة على وزارة التربية والتعليم.

(٣) **جودة التعليم** :

ظهر ذلك من خلال ضعف التعليم والكفاءات التعليمية المرجوة، وضعف التواصل والاتصال بين المعلم والطلبة، وزيادة الفوضى داخل الغرف الدراسية وتدني قدرة المعلم على إدارة الفصول لازدياد اعداد الطلبة، وقلة حصة الطالب من

اهتمام المعلم أكاديمياً وسلوكياً، وقلة حصة الطالب من استخدام الأدوات والمواد والأنشطة والوسائل المتاحة في المدرسة، وزاد العبء على المعلمين في تحضير الدروس وإدارة الفصول ووضع الاختبارات وتصحيحها.

(٤) **الصحة النفسية والجسدية**:

نتيجة لاختلاف العادات والانماط السلوكية تنشأ حالة من الصراع النفسي لدى الطلبة مما يؤدي لزيادة العنف.

(٥) **الحالات المرضية:**

ظهرت بعض الحالات المرضية في بعض المدارس كالتهاب الكبد الوبائي والسل وكلها أمراض معدية نتيجة أن معظم الأطفال اللاجئين أثناء الازمة في بلدهم الام لم يحصلوا على الطعوم اللازمة.

(٦) **التكاليف المالية**:

تحملت وزارة التربية والتعليم النفقات المالية لتعليم الطلبة اللاجئين من موازنتها واعفتهم من دفع قيمة التبرعات المدرسية وأثمان الكتب المدرسية والخدمات الصحية وخدمة رياض الأطفال وهذا ادى الى استنزاف جزء كبير من مواردها المالية.

(٧) **المساعدات العينية:**

تقدم وزارة التربية والتعليم للطلبة اللاجئين مساعدات عينية مثل الحقائب المدرسية والملبوسات المدرسية و الرياضية والتغذية المدرسية.

ب-**قطاع الصحة:**

يعتبر القطاع الصحي من أكبر القطاعات المدعومة من قبل الحكومة، وتبلغ تكلفة المعالجة الصحية لكل لاجئ سنوياً حوالي ٩٠٠ دولار أمريكي، وكل (٥٠) الف مواطن يحتاجون مستشفى سعة (١٠٠) سرير وتكلفته حوالي ٣٣ مليون دولار، وازدادت نسبة الإشغال في المستشفيات الحكومية وازدحمت العيادات والمستشفيات

بالمرضى ، وارتفعت نسبة صرف الادوية الطبية وغير الطبية، واهم اثار اللاجئين على القطاع الصحي **ما يلي**:

(١) ازدياد الضغط على الأجهزة والمعدات الطبية وتقصير عمرها الافتراضي .

(٢) ازدادت نسبة استهلاك الادوية والطلب عليها وأصبح هنالك نقص في بعض الأدوية والعلاج على وجه العموم .

(٣) ممارسة بعض الهيئات والمؤسسات التطوعية للرعاية الصحية بدون تصريح رسمي.

(٤) زيادة الامراض الوبائية السارية نتيجة التكدس .

(٥) تدني مستوى الرعاية الصحية لمواطني الدول المستضيفة لتوفير الرعاية الصحية المجانية للاجئين السوريين.

(٦)وجود عدد كبير من اللاجئين لم يتم تسجليهم في المفوضية السامية للاجئين مما يخلق إرباك في تقديم الخدمات الصحية لهم.

(٧) مشاكل الصحة العامة في المخيمات والمتمثلة في نقاء مياه الشرب وفحصها بشكل مستمر، ومياه الصرف الصحي، النفايات الطبية، مراقبة الغذاء وطرق نقله وتخزينه وتقديمه وغيرها.

(٨) متابعة ومراقبة تقديم خدمات الأمومة والطفولة، رعاية الام الحامل ومتابعتها وتقديم العلاج ٠٠٠٠إلخ .

(٩) ظهور تجمعات عشوائية للاجئين خارج المخيمات وبمختلف المناطق وهذا يخلق صعوبة في تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية لهم.

جـ- **قطاع الطاقة**:

تعتبر الطاقة من أكبر المشاكل التي تواجهه البلدان المستضيفة للاجئين كونها بلدان غير نفطية وتستورد احتياجاتها من الأسواق بالسعر العالمي، وارتفعت فاتورة الطاقة نتيجة الزيادة الكبيرة في الطلب عليها.

د- **قطاع المياه**:

يشكل نقص المياه تحدياً كبيراً للدول المستقبلة لتأثيره السلبي على خطط التنمية الشاملة فيها، ونتج عن اللجوء زيادة الطلب على المياه، كما ان انشاء مخيمات اللاجئين شكل خطراً على المياه الجوفية مما استلزم القيام بإجراءات وقائية لتجنب التلوث، وظهرت حاجة كبيرة لتوسعة ورفع القدرة الاستيعابية لشبكات المياه والصرف الصحي.

ه- **قطاع الزراعة**:

تمثل تأثير اللاجئين على القطاع الزراعي في زيادة الطلب على المنتجات الزراعية مما ادى الى ارتفاع اسعارها، وانخفض حجم الصادرات الزراعية لسد حاجة السوق المحلي، وتوقف التبادل التجاري للمنتجات الزراعية بين الدول المستقبلة وسوريا.

و- **قطاع التجارة:**

توقف التبادل التجاري بين الدول المستقبلة وسوريا نتيجة الحرب الاهلية كما توقفت حركة النقل والترانزيت، وتراجع العمل او توقف في المناطق الحرة بسبب تأثرها بالوضع الأمني خصوصا أن التجارة في المناطق الحرة مرتبطة بحالة الطرق والوضع الأمني.

ز- **قطاع الادارة المحلية والمحافظات** :

ازدادت النفقات المالية الجارية للإدارات المحلية بسبب زيادة النفقات المخصصة للخدمات العامة من نظافة ورش المبيدات الحشرية والإضاءة والنظافة والسلامة العامة وصيانة المعدات اضافة الى الضغط على البنية التحتية للشوارع والأسواق ومجمعات المواقف ومحطات القطارات .

ثانيا : تأثير اللاجئين السوريين على الاقتصاد:

١ - استنزاف الموازنة العامة للدولة:

التعامل مع قضية اللاجئين كبد الموازنة العامة للدول المستقبلة نفقات كبيرة كأنفاق مالي مباشر من مخصصات الإنفاق العام تمثل في دعم السلع الغذائية وتوفير الخدمات العامة للاجئين كالطاقة والمياه والتعليم والصحة والاسكان.

٢- **سوق العمل:**

استحوذ اللاجئين على جزء من سوق العمل وهذا ادى الى بطالة ضمن فئة الشباب والباحثين عن عمل نتيجة إحلال عمالة اللاجئين بدلاً من العمالة الوطنية في العديد من المهن لتدني أجورهم وتمتعهم بالمهارات اللازمة .

٣- **النمو الاقتصادي**:

اثرت أزمة اللاجئين سلباً على النمو الاقتصادي في الدول المستقبلة ورفعت أسعار السلع والخدمات وإيجارات المساكن، وزاد اللجوء من حجم التضخم والمديونية وضعف القدرة التصديرية وزيادة الطلب على الواردات، وتدني الاستثمارات وعزوف المستثمرين.

٤- بالرغم من الاثار السلبية العديدة للاجئين على القطاع الاقتصادي في الدول المستضيفة الا ان لهم تأثيرات ايجابية **كالتالي**:[١]

أ - **النشاط في الاقتصاديات المحلية:**

ارتفع معدل الاستهلاك المحلي داخل اقتصادات الدول المستضيفة للاجئين نتيجة زيادة عدد المستهلكين الذي نشط حركة البيع والشراء، وزيادة الطلب المحلي وفر حافز للمنتجين لزيادة انتاجهم لتلبية الطلب المتزايد والاستفادة من السوق الواسعة .

ب- **تلبية مطالب العمالة لأسواق البلدان المستقبلة**:

فبينما يمثل اللاجئون ضغطاً على سوق العمل في دول الإقليم، فأنهم في الوقت ذاته يمثلون فرصة حقيقة لتلبية حاجات السوق كتوفير اليد العاملة الماهرة والمدربة.

جـ- **الاستفادة من العمالة الماهرة للصناعات فى البلدان المستضيفة**:

نتج عن تزايد معدلات اللجوء انتقال نخبة من العمالة الماهرة للدول المضيفة، وهو ما تمخض عنه انتقال ونشأة أنشطة اقتصادية جديدة لم تكن موجودة من قبل، وهو ما يتجلى في انتشار المنتجات الغذائية والصناعية والملابس السورية.

د- **المساعدات الخارجية للدول المستضيفة**:

تستفيد بعض الدول مادياً واقتصادياً من استضافة اللاجئين بتلقيها مساعدات اقتصادية ومنح مالية من المجتمع الدولي للمساهمة في تحمل تكاليف الإيواء.

لذلك يرى الباحث: تحول اللجوء الى ازمة ممتدة تتجاوز خطط وقدرات الدول المستقبلة لاستيعابها، ولم تعد هذه الدول تستطيع أن تبرر لمواطنيها التراجع الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة، والركود والتضخم، وفقدت الدول المستقبلة ثقتها في دعم المجتمع الدولي والجهات المانحة.

ثالثا : الآثار الاجتماعية:

١- حدث تحول تدريجي في القناعات السائدة لدى غالبية اللاجئين السوريين بخصوص نظرتهم وتوقعاتهم لمسألة لجوئهم، فبعد ان كان شعور النسبة الاكبر من اللاجئين في بداية الأزمة أنهم خارجون بشكل مؤقت بانتظار حسم الصراع في سوريا، أو بانتظار أن تهدأ او تستقر الاحداث في مناطقهم التي خرجوا منها على عجل بسبب تدهور الأوضاع فيها، أو تعرضها للقصف، أو اندلاع الاشتباكات فيها، ومع تعقد الازمة في سوريا وغياب أي أفق للحل، وجد اللاجئون الذين خرجوا معتقدين أنهم سيعودون خلال بضعة اشهر انفسهم عاجزين عن العودة او توقع متى يمكن تسوية النزاع في سوريا، بل أنهم لم يعودوا يملكون شيئاً يعودون إليه مع الدمار الشامل الذي أصاب المدن والقرى السورية، ولم يعد مطلبهم ملجأ طارئاً وقصير المدى بل مكان استقرار حتى لو كان مؤقتاً على المديين المتوسط والبعيد.

٢- احدثت موجات اللجوء والهجرة القسرية الكبيرة العديد من الآثار الاجتماعية والثقافية والسلوكية في المجتمعات المضيفة، وحمل اللاجئون السوريين ثقافات فرعية بملامح وعادات وقيم جديدة الى مجتمعات الدول المستضيفة لتضاف الى مجمل الثقافات الفرعية القائمة فيها، واحدثت تغيير في العادات والقيم السلوكية للمجتمعات المضيفة، وعانى اللاجئين من التفكك الأسري كأحد المشاكل الاجتماعية الخطيرة التي أفرزها التغير الاجتماعي السريع

للحرب الاهلية وتشريد العائلات، وتتمثل اهم الاثار الاجتماعية للجوء السوري الى دول الجوار **فيما يلي**:[1]

أ - ارتفعت البطالة نتيجة توجه أصحاب العمل لتشغيل اللاجئين لقاء أجور زهيدة وبدون تأمين صحي وضمان اجتماعي، وقبول اللاجئين بالعمل في ظروف عمل غير صحية ودون مراعاة لإجراءات السلامة.

ب- شكل الأطفال والنساء النسبة الاكبر من اللاجئين وهم الأكثر تأثراً بالصراع والحروب، وتعرضوا نتيجة مشاهد الحرب والدمار وفقدان الاقارب والمعاناة لأثار نفسية بالغة استدعت وضع برامج خاصة للفئتين وخلق فرص من شأنها إعدادهم وتنميتهم لتسهيل اندماجهم في المجتمعات المستضيفة كبرنامج حماية وتمكين المرأة الذي يهدف إلى تقديم الخدمات الصحية، والنفسية، والاجتماعية، ورفع المستوى المعيشي للنساء والاطفال ومعالجة اهم المشاكل التي يتعرض لها الاطفال كالتسرب من التعليم، عمالة الاطفال، الزواج المبكر، الانخراط مع الجماعات المسلحة، الانفصال عن العائلة، نقص توثيق المواليد الجدد، والعنف في المنزل والمدرسة والبيئة المحيطة.

جـ- التأثير على التوزيع الديمغرافي للسكان وخلق مشاكل في التركيب الديمغرافي في الدول المستقبلة كالأردن ولبنان وتركيا ومصر واصبح يهدد الهوية الوطنية لهذه الدول، وادخل مفاهيم وسلوكيات جديدة على المجتمعات المضيفة وشكل أزمة تحتاج إلى استجابة دولية للقيام بتنفيذ خطط تنموية شاملة.

د- المشاكل البيئية والنظافة والصحة العامة في المناطق المتضررة من اللجوء نتيجة عدم قدرة الوحدات المحلية على التعامل مع النفايات وخلق بؤراً بيئية خطرة في الكثير من الشوارع والساحات المكشوفة والخالية من المباني والتي تحولت لمناطق لتجميع النفايات وبيئة خصبة لتكاثر وانتشار القوارض والزواحف واثر ذلك على الصحة العامة.

هـ- يعيش الكثير من اللاجئين تحت حد الفقر ، مما يدفعهم الى استخدام أساليب التكيف السلبية كتقليل كميات الغذاء، سحب الأطفال من المدارس وحرمانهم من فرص التعليم لأسباب متعددة، مثل التسول، والزواج المبكر، عمالة الأطفال وغيرها من الاساليب..

و- انتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها في اوساط اللاجئين، وانتشار أنواعٍ جديدة كالجرائم السياسية نتيجة لاختلاف الانتماءات السياسية بين اللاجئين، ارتفاع قضايا تزوير الوثائق وخاصة جوازات السفر وارتفاع قضايا المشاجرات والسرقات.

ز- اثرت ازمة اللجوء السوري والتي طال أمدها والسياسات ذات التوجه الأمني في التعامل معها في نشوء طبقة واسعة تشمل اللاجئين في دول الجوار والنازحين في الداخل وأفراد من المجتمعات المضيفة تتميز بمستويات عالية من نقص في الدخل وضآلة فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية.

يرى الباحث: بالرغم من تفاقم الصراعات السياسية بالإقليم وتزايد تداعياتها على الاقتصاد بالمنطقة وخارجها، إلا أن المجتمع الدولي قد استطاع أن يطور من أدوات الاستجابة للأزمات الناتجة عنها، وقد أثبتت التجربة أن المساعدات أداة بسيطة ذات فعالية قصيرة المدى، بعكس مشروعات الشراكة والتنمية والتي تعتبر أداة افضل من حيث المدى الأطول والفاعلية الأوسع بما يحقق الاستفادة الأكبر لكل من الدول المستضيفة واللاجئين على حد سواء، كما أنها تمثل فائدة لدول الصراع المصدرة للاجئين، حيث ستشهد عقب انتهاء الصراع عودة عمالة أكثر خبرة ومهارة ومواطنين أعلى دخلاً، اضافة الى نقل مشروعاتهم من الدول المضيفة إلى دولهم الأصلية .

الخلاصة

لقد أدى غياب الارادة الدولية لتطوير سياسات فعالة للتعامل مع الازمة السورية وتداعياتها المختلفة الى انعكاسات عميقة على الامن والاستقرار الاقليمي والدولي، فقد استهدفت كل من اطراف النزاع والتنظيمات الارهابية المجتمعات المحلية لتعبث بالهويات العرقية والطائفية، مما أدى إلى تهديد الهوية الوطنية السورية وظهور مخاوف من تقسيم سوريا الى كيانات طائفية.كما بنت الدول العربية خطط الاستجابة تجاه ازمة اللاجئين السوريين على معياري الاغاثة الانسانية والامن، وهذا مكنها من تقديم المساعدة في استقبال وتوفير الحاجات الاساسية للاجئين السوريين وفي نفس الوقت الحفاظ على امنها الوطني.

وقد تمثلت التداعيات الاقتصادية للأزمة السورية على دول الجوار في فرض مزيد من الضغوط على الوضع الاقتصادي الذي يعاني من مشاكل تتمثل في عجز الموازنة والديون والبطالة، وتكبدها نفقات مالية كبيرة لمواجهة اعباء اللجوء، كما أثر تدفق اللاجئين على ازدياد الطلب على الخدمات الصحية والطاقة والمياه، وزيادة فاتورة الدعم الحكومي للطاقة والسلع والخدمات.

هذا بجانب وجود إرباك في المشهد السياسي العربي نتيجة التداعيات السياسية للازمة السورية وتدخل القوى الدولية والاقليمية المباشر في سوريا لصالح احد الفرقاء وعدم قدرة اي من اطراف الازمة على حسم الموقف لصالحة بشكل نهائي، ادى الى عدم قدرة الدول العربية على بلورة موقف سياسي عربي تجاه الازمة، وتجدد ظهور سياسة الاستقطاب واعادة صياغة التحالفات بحكم المصالح المتبادلة وتنامي ظاهرة التنظيمات دون مستوى الدولة.

وقد تعاملت دول الجوار مع الاثار المترتبة على اللجوء السوري من منطلق امني بهدف حماية امنها واستقرارها في مواجهة الحالة المضطربة التي تعصف بالمنطقة، واستنفرت المنظومة الدفاعية لمواجهة كافة أشكال الاختراق للأمن القومي، ورفعت درجات التأهب والاستعداد للأجهزة العسكرية والأمنية وعززت اجراءات امن ومراقبة الحدود.

كما اثر اللجوء السوري على التركيب الديمغرافي للسكان في الدول المستضيفة واصبح يهدد الهوية الوطنية، وافرز الكثير من الاثار الاجتماعية والبيئية والمتمثلة في انتشار الجريمة في مخيمات اللجوء، زواج القاصرات، عمالة الاطفال، التسول وغيرها. كما تلقت الدول المستقبلة للاجئين عدد من المنح والقروض والمساعدات الاقتصادية من دول غربية وأوروبية وخليجية لمساعدتها في تحمل الأعباء المترتبة على استضافة اللاجئين، وبالرغم من ان هذه المساعدات لا تغطي تكاليف استقبال ومساعدة اللاجئين الا انها تساعد الدول المستقبلة لمواجهة اثار وتداعيات اللجوء وتستخدمها لتنفيذ مشاريع في المجالات المختلفة.

المراجع:

(١) جمال عفيفي، الامن القومي العربي بين التعريف والواقع، مجلة السياسة الدولية، ٩/١٥/ ٢٠١٧.،ص٨٣.

(٢) محمد عبدالقادر خليل، الموجة الرابعة – التداعيات الإقليمية لأزمة اللاجئين في سوريا، السياسية الدولية، الأهرام، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ٨.

(١) وضاح الحمود، أزمة اللاجئين السوريين وأثرها على الأمن الوطني، مجلة كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية ، الاردن، عمان،٢٠١٥، ص٦.

(١) حسين المجالي، إدارة الأمن الأردني وسياسات الأمن الداخلي ، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، ٢٠١٥م، ص٣.

(١) **سلامه** صبحي العثمان، ازمة اللاجئين السوريين في الاردن، كلية الدفاع الوطني الملكية الاردنية،الاردن، عمان، ٢٠١٥م.

(٢) صالح الكيلاني، دخول السوريين بطريقة غير مشروعة للأردن، مجلة الاقصى، العدد ٣٦٩، ٢٠١٦،ص١٦.

(١) **ريم سليم**، تداعيات مركبة : التأثيرات الاقتصادية المحتملة لانتشار اللجوء السياسي في دول المنطقة، وحدة الدراسات السياسية والاقتصادية، منظمة من نحن، القاهرة، ٢٠١٦م، ص ٢.

(١) وضاح الحمود، مرجع سابق العدد ، ص٣.

(١) ريم سليم، مرجع السابق، ص ٦.

(١) حسين المجالي، مرجع سابق، ص١١.